Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (4), Issue (1) July(2024)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://www.iasj.net/iasj/journal/419/issues
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها كلية الفارابي الجامعة

أمن الطاقة و أقتصاديات الدول الكبرى (روسيا نموذجاً)

م.د.نورس نجم عبدالله حاجم
الجامعة العراقية مركز الحاسبة الالكترونية
nawras.n.abdallah@aliraqia.edu.iq

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية أمن الطاقة للقوى الكبرى و بشكل اساسي روسيا ، وتسليط الضوء على الاقتصاد الروسي المرتكز على تصدير الطاقة وتحقيق الاستقلال والنفوذ على المستوى الخارجي، ومدى تأثير الحرب الأوكرانية على أمن الطاقة الروسي و النتائج التي ترتبت عنها باعتبار أن روسيا من أهم الدول المنتجة والمصدرة للطاقة في أوروبا .ولا سيما بعد استخدام روسيا ملف الطاقة سلاحاً اقتصادياً وسياسياً، وضغط على دول الإتحاد الأوروبي خاصة في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا مما دفع الاخيرة الى أيجاد وجهات بديلة للتصدير الطاقة الكلمات المفتاحية :أمن الطاقة ، الأقتصاد الروسي ،الحرب الروسية الاوكرانية

Research summary:

This study aims to highlight the importance of energy security for the major powers, mainly Russia, and shed light on the Russian economy based on energy exports and achieving independence and influence at the external level. And the extent of the impact of the Ukrainian war on Russian energy security and the consequences that resulted from it, considering that Russia is one of the most important energy producing and exporting countries in Europe Keywords energy :security, Russian economy, Russian-Ukrainian war

المقدمة

يعتبر موضوع أمن الطاقة من أبرز الأهداف التي ترتكز عليها الدول في بناء أقتصادياتها و سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية ، و نظرا لأهميته المتزايدة برزت اتجاهات نظرية جديدة تدرس قوة الموارد الطاقوية في تحديد رسم أستراتيجيات الدول ، وعليه أضحى لأمن الطاقة أبعاد أقتصادية و استراتيجية في علاقات الدولة ببيئتها الاقليمية والدولية.وبات الأمن الطاقوي الملف الأكثر تعقيدا وتشابكا بين عوامله الاقتصادية والجغرافية والسياسية، وأصبحت استرا رتيجيات السياسة الخارجية للعديد من البلدان تتعامل مع قضايا أمن الطاقة وتطوير البنية التحتية للطاقة وتشكيل نظام طاقة مشترك كعوامل جيوسياسية رئيسية، بل ذهب بعض الباحثين إلى التأكيد على أن ملف "أمن الطاقة" نفسه نتيجة العلاقات الصراعية والتنافسية بين الدول التي تؤدي إلى إدراك أهمية تأمين احتياجات الدولة من الطاقة، لذا تناولت الدراسة موضوع أمن الطاقة و مدى تأثيره على أقتصاديات الدول الكبرى و أعتمدت نموذج روسيا كقوة كبرى ومثال لبيان مدى التأثير و على هذا الاساس يمكن طرح الاشكالية التالية للدراسة ما هي دلالات أمن الطاقة الروسي ، و ماهو الدور الروسي الطاقوي للدول المستوردة منها الطاقة (الغاز _النفط) ، و هل أمن الطاقة يقدم دعماً للاقتصاد الروسي ، و كذلك هل للحرب الروسية الاوكرانية أثار على أمن الطاقة الروسي و الاقتصاد بشكل عامو من هذا المنطلق يمكن طرح الفرضيات

_يعتبر الأمن الطاقوي من بين قضايا السياسات العليا التي تهتم بها روسيا والداعم الأساسي لتحقيق أمنهما القومي.

_تعتبر روسيا فاعل أقتصادي طاقوي كبير و بحكم هذه القوة استطاعت بلورة مكانة في التفاعلات السياسية الدولية

أثرت الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد الروسي و أمنها الطاقوي الى حد معين خاصة في ظل فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا

أما بالنسبة لتقسيمات الدراسة فقد تم تقسيمها الى ثلاث محاور أساسية في المحور الاول تم التطرق الى مفهوم أمن الطاقة و كذلك اهمية الموضوع ، أما المحور الثاني فقد تم التطرق الى سياسات أمن الطاقة الروسي دولياً و تفرع المحور الى دلالات الامن الطاقوي الروسي و الدور الاقتصادي الطاقوي في تحقيق الامن الطاقوي الاوروبي، أما في المحور الثالث تم تناول الاثار الاقتصادية جراء الحرب الروسية على أوكرانيا على أمن

الطاقة الروسي و تفرع المحورالى صعوبات عبور الامدادات الطاقوية نحو الاسواق العالمية وكذلك تم التطرق الى التطورات التي نتجت عن العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا .

المحور الاول :أمن الطاقة الاطار المفاهيمي

تزامناً مع ازدياد ترابط العلاقة بين وضع الصراع والتنافس وفرض النفوذ ، أضحت خطط السياسة الخارجية لأغلب الدول تتعامل مع ملفات الأمن الطاقوي وتطوير البنية التحتية الطاقوية الخاصة بها بالاضافة إلى خلق نظام طاقة متقدم، كعوامل جيوسياسية رئيسية تتحدد معها نفوذ الدولة ومدى تأثيرها ، ويتم التعامل مع أمن الطاقة كعامل أساسي في قوة الدولة وأداة صارمة لفرض النفوذ، وقد تعددت التعريفات المطروحة لأمن الطاقة ووفقا لمصالح الدولة وأهداف أمن الطاقة، والمفاهيم الجيوسياسية التي تتناول أمن الطاقة من خلال المعايير الرئيسية لموارد الطاقة وعلاقتها بقوة الدولة ونفوذها السياسي وقد تطرقت الدراسة الى نبذة من تعاريف المفهوم و بيان لأهميته دولياً.

المطلب ألاول :مفهوم أمن الطاقة

يعد ملف الطاقة من المواضيع الهامة في بيئة العلاقات الدولية كونها عصب الاقتصاد العالمي فجميع المجالات التي تبني ديناميكية التفاعلات الدولية من صراع و تعاون و نزاع و تكامل نجد أن محور الطاقة أساسي فيها ما يجعلها ذات الطلب العالمي بالنسبة لجميع الدول و خاصة ان موارد الطاقة لا تتوفر في جميع الدول و في المقابل نجدها ضرورية للأحتياجات الأنسانية و المجتمعية ما يجعل معادلة تحقيق الامن الطاقوي بالنسبة للدول صعبة في ظل تزايد الطلب و نضوب بعض الموارد الطاقوية في مناطق مختلفة من العالم و هذا ما ولد علاقات تنافسية بين الدول للبحث عن تأمين مصادر الطاقة.(رهبان ،٢٠١١،ص٣٠١)فأدت الطاقة دورًا فاعلاً و حيويًا في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ومقياسًا ومؤشرًا لنمو الدول، ويزداد استهلاك الطاقة مع تطور الدول، ويعد توافر وتنويع مصادر الطاقة شرطًا مهمًا وضروريًا من شروط النمو المستدام، ويجب على الجميع مواجهة التحديات في مجال الطاقة وليس العمل فقط العمل على تطوير مصادرها المختلفة بل وتنويع مصادرها ما بين الطاقة المتجددة والغير متجددة والحفاظ على مقدراتها وثرواتها الطبيعية والبيئية، والعمل على خفض الاعتماد الكلي على الواردات وخلق موارد جديدة للطاقة وتحسين كفاءة استخدامها والعمل على ضخ استثمارات جديدة من أجل إحداث طفرات هائلة في مجال الطاقة بصفة عامة، وتُعد موارد الطاقة من أهم الاسباب الرئيسية التي ساهمت في تطور الحياة الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والسياسية للدول منذ اكتشافها إلى يومنا هذا، وموارد الطاقة هي أساس نهوض اقتصاد الدول المتقدمة.(رضوان ،٢٠١٦،ص١٥)كما تُعد موارد الطاقة من أهم الاسباب الرئيسية التي ساهمت في تطور الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية للدول منذ اكتشافها إلى يومنا هذا، وموارد الطاقة هي أساس نهوض اقتصاد الدول المتقدمة. فتتميز موارد الطاقة الغير المتجددة وأهمَّها الغاز والبترول والفحم الحجري بالندرة، وعدم التكافؤ في توزعه الجغرافي. حيث يتركز أكثر من ٤٧,٧٪ من الاحتياطي العالمي للبترول في منطقة الشرق الأوسط، وفي المملكة العربية السعودية وحدها ١٥,٧٪ من الاحتياطي العالمي للبترول. في حين يتواجد البترول في دول الاتحاد الأوربي ٠,٣٪ من الاحتياطي العالمي المثبت. أمَّا احتياطي الغاز في العالم فيتواجد ٤٢,٧٪ من الاحتياطي المثبت في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة في ايران وقطر. (رضوان ،٢٠١٦،ص١٧) ولأيضاح مفهوم أمن الطاقة بعمق لابد من توضيح بعض النقاط الأساسية التي أدرجتها وكالة الطاقة الدولية عن المفهوم بأنه التوافر المستمر وغير المنقطع لمصادر الطاقة ، و كذلك هو الحفاظ على سلامة مصادر الطاقة المتنوعة وضمان سلامة مصادر الإنتاج وضمان سلامة وصول منتجات الطاقة إلى مستخدميها.

وأستناداً لهذه التعاريف نجد تباينًا في مفهوم أمن الطاقة على المدى البعيد باعتباره وسيلة لإمدادات الطاقة في ظل التنمية الاقتصادية والمتطلبات البيئية، وأمن الطاقة على المدى القصير باعتباره طريقة لتمكين نظام الطاقة الحالي من الاستجابة الفورية للتغيرات المفاجئة في التوازن بين العرض والطلب. ومن الجدير بالذكر، أن أمن الطاقة على المدى القصير والبعيد يتطلب مجموعة متنوعة وشاملة من المبادرات والسياسات المتوافقة لتلبية الأهداف الخاصة بالسوق وضمان مسار آمن لتوفير مصادر الطاقة (اليماني، ٢٠٢٣،ص٢) أذ عُد أمن الطاقة قضية وجودية وأي اختلال في توافره سينعكس اقتصادياً وصناعياً واجتماعياً بل حتى أمنيا ،فالعالم ينمو بتسارع مطرد وفي ظل التطور الصناعي والتقني اللافت فإن إمدادات الطاقة وديمومتها ليست قضية عابرة بل بات ضروريا أن تضع دول العالم أمن الطاقة على رأس قائمة أولوياتها وتعمل كل ما يلزم للمحافظة على صحة وسلامة الشرايين التي تغذيها بموضوعية، وأن ترتب أولوياتها في هذا الصدد.(فونتال ،٢٠٠٦،ص٢٦) و يعد مفهوم الأمن في العلاقات الدولية من أكثر وأهم المواضيع إثارة للجدل باعتباره قيمة ملازمة للإنسان وسيادة الكيانات منذ القدم ويمكن اعتباره من بين أهم المحدّدات التي تحكم سلوك الأفراد والجماعات، فهناك الحديث عن أمن الأفراد أو الأمن الإنساني، والأمن القومي بالنسبة للدول و أمن الطاقة حديثاً . ولقد عرّفت دائرة المعارف البريطانية الأمن بأنه حماية الأمة من خطر تهديد قوى أجنبية أي تأمين الدولة داخليًا ودفع التهديد عنها خارجيًا. ويعتبر هذا

المفهوم تقليديًا، ساد خلال القرن الماضي أين كان التهديد العسكري واضحًا ومسيطرًا، واستمر إلى غاية نهاية الحرب الباردة ، أمّا ألان فقد برزت تحدّيات وتهديدات جديدة بعد هذه الفترة، فظهرت مفاهيم جديدة للأمن تأخذ في الحسبان هذه التحديات تتعلق أساسًا بالجوانب الاقتصادية والبيئية والتي نواتها الأساسية الطاقة والموارد الطبيعية، أو ما يعرف بالأمن الطاقوي. (فونتال ،٢٠٠٦،ص٢٨)

كذلك عُرف أمن الطاقة على أنه الشرط الذي تكون فيه الامة أو معظم المواطنين و الأعمال التجارية قادرة على الوصول إلى مصادر الطاقوية الكافية و فق عملية مضمونة و ذلك لبناء مستقبل خالي من أي خطر لمعظم العراقيل الرئيسية في هذا القطاع و استناداً لهذا التعريف فنجد أن أمن الطاقة أعتمد ثلاث نقاط أساسية :

- ديمومة الأمدادات الطاقوية
- المصادر الموثوقة
- أسعار معتدلة

أما التعريف الذي تناولته الامم المتحدة فقد ذكر أن أمن الطاقة هوالوضعية التي تكون فيها الامدادات الطاقة متوفرة في جميع الاوقات بأشكال متعددة وبكميات كافية و بأسعار مناسبة. (فونتال ،٢٠٠٦،ص٢٦) و كذلك عرفت المفوضية الاوربية المفهوم بأنه تعبيرعن القدرة على ضمان حاجيات الطاقة الضرورية عن طريق مصادر المحلية الكافية و التي تعمل وفق الشروط المقبولة اقتصاديا أو ابقائها كأحتياطات استراتيجية و هذا من خلال كسب مصادر خارجية مستقرة و سهلة الوصول إليها و زيادة المخزونات الاستراتيجية و نستنتج ان أمن الطاقة هو السعي الدائم للحصول على امدادات كافية وبأسعار معقولة بشكل الذي لا يحدث أي اختلال بين العرض و الطلب الا ان تحقيق ذلك يتطلب تجاوز كثير من معضلات التي تحول دون تحقيق ذلك و من ابرزها معضلات الامن الطاقي . (عرفة ،٢٠١٤،ص٢)كذلك يعرض قطاع أمن الطاقة عدة إشكالات تعتبر ركيزة أساسية في المحافظة على تحقيق الامن الطاقوي كلما حدث اختلال في ذلك أدى على ما يعرف بأزمات الطاقة و من بينها :

١ .إشكالية الأمدادات: و يقصد به أمن توافرالأنتاج الكافي من مصادر الطاقة و تشكل امدادات الطاقة أهمية بالغة على مستوى الدولي و ظهر ذلك جلياً في سوق النفط عام ١٩٧٣ حرب أكتوبر و كذلك أثناء الثورة الايرانية بين عامي ١٩٧٨.١٩٧٩ .و ازمة الخليج ١٩٩٠.١٩٩١.

٢. الحفاظ على مصادر الطاقة من طرف الشركات الحكومية للطاقة أو ما يعرف بعمليات التأميم و لذا أصبحت هذه الشركات تحافظ على ثراتها مما جعل المورد الطاقوي رهينة الدول المنتجة.

٣ .قضايا البيئة : التي أصبحت تشكل كابحاً كبيراً في مجال استثمار الطاقوي و هذا راجع للمخلفات التي تتراكم إزاء انبعاثات الغازات و الوقود الأحفوري. (رضوان ،٢٠١٦،ص١٦) و ظهرت قضايا أمن الطاقة على جدول الأعمال السياسي في أوائل القرن العشرين ومع ذلك لم يتم تضمين دلالات أمن الطاقة في الملفات الاقتصادية إلا في الستينيات تطور الاهتمام بأمن الطاقة عبر موجات مختلفة و قد بدأت الموجة الأولى لتطور مصطلح "أمن الطاقة" في السبعينيات والثمانينيات باعطاء الأولوية القصوى لإمدادات مستقرة من النفط المعتدل السعر و بالرغم من القيود والتلاعب بالأسعار في البلدان المصدرة تم اعطاء الاهتمام للحاجة إلى إدارة أفضل لمؤسسات الطاقة بما في ذلك الشركات المملوكة للدولة ثم إدارة أكثر فعالية لتكنولوجيا الطاقة، أما الموجه الثانية فكانت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث تم التركيزعلى بضمان الوصول المتكافئ لجميع الفئات الاجتماعية إلى مصادر الطاقة الآمنة وتقليل التأثير السلبي لقطاع الطاقة على البيئة والمناخ .(عرفة ،٢٠١٤،ص٣٣)

المطلب الثاني :أهمية أمن الطاقة دولياً

تصاعدت أهمية الطاقة في عصر العولمة والتقدم التكنولوجي وأصبحت الدول الصناعية بحاجة ماسة إلى مزيد من النفط لإدارة صناعاتها المتطورة، وتنبع أهمية النفط بالنسبة للدولة المستوردة خاصة المتقدمة منها في كونه عماد اقتصادها ونفوذها السياسي والثقافي والاستراتيجي، مما انعكس على الزيادة السريعة في الاستهلاك والمطالبة بزيادة الإنتاج أيضا وذلك أن التقدم التكنولوجي في كافة الجوانب الإقتصادية والسياسية والإجتماعية يتطلب المزيد من الطاقة، أما الدول المنتجة فأهمية النفط بالنسبة لها تكمن في الفوائد المالية التي يعود بها عليها، التي تعد ضرورية لخطط التنمية السياسية والإقتصادية والإجتماعية، ويعد مصدر دخل رئيس في أغلب الدول المنتجة التي تعتمد على تصديره إلى الخارج، كما أن التجارة

الدولية تعتمد بشكل كبير على تصدير واستيراد هذا السلعة الحيوية (رضوان ،٢٠١٦،ص٢٣)يعد النفط المصدر الأول في الأهمية من بين مصادر الطاقة وشكل الأساس الذي بنت عليه الدول أهدافها وتقدمها ونموها المستمر، ويحتمل أن يحتل النفط موقع المهيمن باعتباره مصدر الطاقة التجاري الأكبر في العالم دون منافس في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٣٠، فعلى الرغم من معدل نموه المنخفض نسبيا ١.٧ سنويا، فلا يتوقع أن تنخفض حصة، النفط في استخدام الطاقة العالمي إلا قليلا من ٣٩ % سنة ٢٠٠٠ إلى ٣٨ % سنة ٢٠٣٠ومن المتوقع أن يرتفع استهلاك النفط من مايقارب ٧٥ مليون برميل في اليوم عام ٣٢٠٠٠ إلى ١٠٥.٤ مليون برميل يوميا في ٢٠٣٠ ، ونحو ١٠٦.٤ مليون برميل يوميا بحلول ٢٠٤٠.(محمد و اخرون ،٢٠٢٠،ص١٧) كما يرتبط أمن الطاقة بمجموعة من المحددات التي تحمل الدول على تبني سياسات وأدوات مختلفة على الصعيد القومي والدولي، وتتبلور تلك المحددات في:

أولاً : الاختلالات القائمة بين ميزان العرض والطلب في سوق الطاقة العالمي مع توقعات بزيادات في الطلب على الطاقة بنسبة ٥٦٪ بين عامي ٢٠١٠-٢٠٤٠.

ثانيا: القيودً على امدادات الطاقة والتي تشمل قيود لأسباب قهرية نتيجة نفاذ مصدر الطاقة أو ظروف داخلية للدولة المصدرة، وقيود على الصادرات بالاتفاق بين مجموعة الدول المنتجة لتقليل العرض

ثالثا: الحركات الارهابية على مصادر الطاقة واستهداف البنى التحتية للطاقة في الدول المنتجة للنفط والغاز الطبيعي بغية استهداف الدول المستهلكة الكبرى للطاقة، مثل ما حدث على يد تنظيم القاعدة بعد ٢٠٠١ عندما تبنت أستراتيجية الجهاد الاقتصادي لضرب عصب العدو من امدادات الطاقة.

رابعاً: التحديات الخاصة بالشركات العالمية للنفط التي تحد من قدرتها وفعاليتها في الدول المنتجة ومنها التهديدات الأمنية التي تتعرض لها عند حدوث تغيير جوهري في البيئة الأمنية والسياسية للدول المنتجة ، بالاضافة إلى التقلبات السياسية التي تهدد عقود استثمار تلك الشركات.(بن سلطان ،٢٠١١،ص١٠)

المحور الثاني :سيايات أمن الطاقة الروسي دولياً

يؤدي موضوع أمن الطاقة دوراً هاماً في تحديد مسار و منحى العلاقات الروسية الاوروبية ، و هو الامر الذي جعل طبيعة العلاقة بينهما تتميز بنوع من الحاجة و التبعية المتبادلة ، احتياج الدولة الاوروبية للطاقة الروسية و أحتياج روسيا الى المعدات التكنولوجية الاوربية لأستخراج موارد الطاقة العميقة

المطلب الأول: دلالات الامن الطاقوي الروسي

يعد مفهوم الأمن الطاقوي الروسي وتفرعاته أحد أهم القضايا الأمنية في الإستراتيجية الاقتصادية السياسية لروسيا ذلك أن روسيا هي أكبر فاعل طاقوي أقتصاديا في أوراسيا بفضل قدراتها الطاقوية الهائلة،والتي تستند عليها روسيا فضلا عن مكانتها كأحد أهم منتجي ومصدري الطاقة نحو كبرى المناطق المستخدمة للطاقة لهذه المصادر سيما في أوروبا وآسيا غير أن هذا الصانع الطاقوي الكبير يواجه تحديات أمنية طاقوية جدية تمس صميم أمنه الطاقوي والمتمثلة أساساً في الأعتماد الروسي الشديد نحو السوق الطاقوي الأوروبي فضلا عن تلك التحديات والصعوبات التي تعترضها إمدادات الطاقة الروسية نحو الأسواق الطاقوية الكبرى حينما تجتاز مناطق ودول العبور الطاقوي مثل أوكرانيا. (عبه جي, ٢٠٢١ ،ص٣) و يمثل ملف أمن الطاقة عنصر هام في تحديد أتجاهات السياسة الخارجية الروسية، حيث تعتبر روسيا من أغنى دول العالم من حيث مصادر الطاقة، فهي الدولة الأولى عالميا من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي، كما تمتلك سابع أكبر احتياطي نفط في العالم، ويعتبر قطاع الطاقة دعامة أساسية للأمن القومي الروسي وأداة مهمة من أدوات سياستها الخارجية، ويضم القطاع كل من النفط والغاز الطبيعي والفحم، ويمثل هذا القطاع موردا أساسيا من الموارد الاقتصادية في روسيا تكفي عوائده لتطوير باقي قطاعات الانتاج وتحسين الاقتصاد الروسي وتحقيق الاستقلال والنفوذ على المستوى الخارجي، وقد حرص الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في على بقاء الصناعات الخاصة بالطاقة تحت سيطرة الدولة واستخدام الشركات العاملة في مجال الطاقة كأداة لبسط النفوذ الروسي في الخارج، وتمثل أوروبا السوق الرئيسي للنفط والغاز الروسي حيث تقوم الأخيره بأمدادها ب٢٧٪ من احتياجاتها من النفط وأكثر من ٥٠٪ من احتياجاتها من الغاز الطبيعي. (الشيخ ،٢٠١٨،ص٥٣)وبالتالي لقطاع الطاقة دور في تعزيز قدرات روسيا المتنامية وضمان استقرار اقتصادها ومن ثم سياستها، وتتبلور أهداف السياسة الخارجية الروسية في مجال الطاقة في عدة نقاط تشمل اعتبار الطاقة أداة من أدوات السياسة الخارجية الروسية من خلال استخدام ما يسمى بدبلوماسية الطاقة، والطاقة كسلاح استراتيجي لزيادة النفوذ الاستثمار الموجه في مجال الطاقة للهيمنة على البنى التحتية ذات الأهمية الاستراتيجية و الحد من النفوذ الغربي في مناطق النفوذ

الروسي في كل المناطق الاستراتيجية الهامة ، كذلك توسيع رقعة النفوذ الروسي في آسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط (الشيخ ،٢٠١٨،ص٥٤)و وفقاً للأستراتيجية الاقتصادية الوطنية لروسيا التي حررتها عام ٢٠١٠، بينت أن أوروبا الوجهة الرئيسية لصادرات الانتاج الروسي من الطاقة حتى عام ٢٠٣٠، و في الغوص في مفهوم أمن الطاقة الأوروبي نجد أنه يستند الى عدة أسس تشمل ضمان التوافد المستمر لموارد الطاقة بلا توقف وأمداد الطاقة من مصادر انتاج موثوقة بالاسعار الجيدة، بالاضافة إلى عدم انتاج تلوث بالبيئة وتنويع مناطق امدادات الطاقة لتقليل التبعية لدولة روسيا.(بن عميرو اخرون،٢٠١٣ ص١٦)من خلال هذا المفهوم لأمن الطاقة الأوروبي ومقارنته بمفهوم أمن الطاقة الروسي نجد أن هناك اتفاق في المفهومين في الجزء الخاص بضرورة مواظبة وصول امدادات الطاقة بينهما، إلا أن هناك اختلاف في كل من حجم هذه الامدادات واستمراريتها وطرق نقلها، وبالتالي تلعب الطاقة دور محوري في العلاقات الروسية– الأوروبية وذلك لسببين أساسيين:(عبد الحميد،٢٠٠٩،ص٤٥)السبب الأول: تعتمد دول الاتحاد الاوروبي على امدادت الطاقة الروسية بنسبة تمثل حوالي ٣٠٪ من حاجتها، هذا بالاضافة إلى بعض دول أوروبا الشرقية تعتمد على الطاقة بنسبة ١٠٠٪، وفي المجمل تعتمد أوروبا على روسيا بنسبة ٣٩% من الغاز الطبيعي، و٣٣,٥% من النفط و٣٠٪ من الفحم، وتحتل روسيا المركز الثالث في التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي بعد الولايات المتحدة والصين بنسبة تعادل ٧٪ في صادراته و١١٪ في وارداته.السبب الثاني: تعتمد روسيا على المستهلك الأوروبي بشكل ضخم بنسبة لا تقل عن ٧٠٪ من صادراتها من الغاز الطبيعي و٨٠٪ من اجمالي صادراتها من النفط و٥٠٪ من اجمالي صادراتها من الفحم، كما تقوم روسيا باستيراد أكثر من نصف حاجتها من التقنيات الخاصة باستخراج الطاقة من دول الاتحاد الاوروبي.و سياسة ونهج انتاج الطاقة الروسية في السنوات الحالية تستند على عدة استراتيجيات هامة، مثل استراتيجية الطاقة الروسية لعام ٢٠٣٠، ولعام ٢٠٣٥، ووثيقة عام ٢٠١٢، وغيرها من العقود التي عينت أمن الطاقة ورسمت أهداف روسيا الجيوسياسية ، وكذلك اعتبرت وثيقة عام ٢٠١٠ من أهم المراجع التي كانت بمنزلة خارطة طريق لأهداف صناعة الطاقة لروسيا حيث ذكرت ٢١ هدف لانطلاق قطاع الطاقة الروسي ليصبح القوة الدافعة لمزيد من النمو الاقتصادي.(رشاد ،٢٠٢٢،ص٦)وقد جزأت الوثيقة تهديدات ملف أمن الطاقة الروسي إلى جزأين بناءً على الانعطافات الجيوسياسية الحالية وأسواق الموارد الطبيعية شملت: (أ) عدد من المخاطر الداخلية، كأن تكون اقتصادية واجتماعية وسياسية أوتكنولوجية أو الطبيعية:و(ب) المخاطر الخارجية للسياسة والاقتصاد الدوليين التي يمكن أن توهن أمن الطاقة في روسيا كمحصلة لإجراءاتها المتكدسة أو بشكل منفصل، وتحدد الوثيقة العلاقة المتماسكة بين أمن الطاقة في روسيا والحقول الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحلية والدولية التي لها تأثير على المصالح القومية لروسيا.(رشاد ،٢٠٢٢،ص٧)و يمكن إلاستدلال عن النشاطات الروسية الطاقوية خاصة بعد مجئ فلاديمير بوتين من خلال ثالثة ركائز أساسية: الاولى تتلخص في محاولة إستعادة ماسبق وفقدته الدولة من مصادر النفط والغاز الطبيعي لصالح الشركات الروسية والغربية. أما الثانية فتتلخص في اتمام التحكم في خطوط وأنابيب نقل الطاقة في المنطقة، ومنع أي محاولة إنشاء خطوط جديدة لا تمر فوق الاراضي الروسية أو لا تكون شريكة فيها، في حين تنصرف الثالثة ألى تزايد تولي شؤون الطاقة في السياسة الخارجية لتحقيق بعض المأرب الاستراتيجية المنظمة، بالاضافة الى التعاون مع الدول الكبرى المصدرة للنفط والغاز الطبيعي و الاقطار الواعدة في مجال الطاقة.(المعموري و اخرون ،٢٠٢٢،ص٢٢)و يقدر أستناد بعض الاقطار الأوروبية على روسيا في الطاقة كالتالي : بلغاريا ١٠٠٪ فنلندا ١٠٠٪، سلوفاكيا ٩٨٪، اليونان ٧٢٪ ،جمهورية التشيك ٧٢٪ المجر ٦٧٪، تركيا ٦٦٪، النمسا ٦٣٪، بولندا ٤٥٪، ألمانيا ٤٣٪، ايطاليا ٣١٪،رومانيا ٣٠٪، فرنسا ١٨٪، هولندا ٦٪، كذلك فأن روسيا تعد الدولة الوحيدة من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن التي لا تحتاج إلى جلب ما تحتاجه من الطاقة ، وهذا يعطيها تميزاً أقتصاديا لا تمتلكه الدول الأخرى التي ليس لديها اكتفاء ذاتيا من هذه الموارد الحيوية، بل وتعد الأولى في الإنتاج والتصدير والمتحكم الأوحد على أسواق الطاقة خارج دول الأوبك.(عرفة ،٢٠١٤،ص٢)والحقيقة يستند قطاع أمن الطاقة الروسي على ضرورة التنقيب الكافي من مصادرالطاقة الروسية الواقعة في رقع جغرافية عسيرة وشاقة ، مثلما يتضمن ضرورة الوصول المضمون الى ألاسواق الاستهلاكية خاصة ألاوروبية منها، أضافة الى ضرورة التصدير دون مصاعب لصادرات الطاقة الروسية دون عرقلتها من طرف دول العبور، وبأسعار جيدة تعود بأرباح عالية ، كذلك ضرورة امتلاك المعدات التكنولوجية المحتوم وجودها والضرورية لأنتزاع الطاقة والتحكم في شبكة خطوط نقلها نحوالأسواق الخارجية ، فضلا عن ضرورة إيجاد خيارات عديدة وخلق توازن كامل في أسواق الطاقة الروسية بما يجعل الاقتصاد الروسي تابع نحو سوق طاقوي واحد، والحقيقة يجعل هذا الوضع من روسيا فاعلا ودولة محورية مهمة في توازنات الطاقة في السوق الدولية باعتبارها منتجا طاقوياً كبيراً. فلا غرابة من اعتماد الادبيات السياسية بأنه لا تمتلك روسيا سياسة خارجية بقدر أمتلاكها سياسة طاقة .(الشيخ ،٢٠٠٩،ص٣)و يبدوا لنا بأن لروسيا إمكانيات وقدارت أقتصادية طاقوية عملاقة تبرر إستناد القيادة الروسية عليها في النهوض باقتصادها وتحسين مستوى حياة سكانها والقضاء على الأزمات المختلفة التي كانت تعيشها قبل الألفية الثالثة هذا من جهة، والقضاء على ديونها

الخارجية والعودة إلى مسارها المعتاد كقوى كبرى في النظام الدولي من جهة ثانية ، فمنافع صادارت الطاقة خاصة مع ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي حققت ارتفاع في الناتج المحلي وكذلك قللت من نسبة البطالة بشكل كبير جداً وحسنت مستوى دخل الفرد الروسي الذي أوجد حلاً بشكل كبير في القضاء على المشكلات الاقتصادية الداخلية وحقق أستقراراً سياسياً داخلياً، أما على الصعيد الدولي فأصبحت روسيا أحد الفاعلين الدوليين في سوق الطاقة العالمية وأصبحت لشركاتها الطاقوية أدوات استراتيجية لتحقيق أهداف القيادة الروسية، وعليه أضحى البحث عن الأسواق وتنويعها وضمان إمداداتها من الصادارت الطاقوية بأسعار معقولة وثابتة من الأولويات العليا في السياسة الخارجية الروسية، وهذا هو الأمن الطاقوي الفعلي الذي يعد أحد أبعاد الأمن الجديدة.

المطلب ثانيا :الدور الروسي في تحقيق الامن الطاقوي الاوروبي

يرتبط النفوذ السياسي ارتباطلاً وثيقاً بالطاقة التقليدية لأنه أحد المصادر المتعاظمة للقوة والاكراه والتحفيز في الاقتصاد العالمي المعاصر و تحدد الطاقة التقليدية قنوات مختلفة للتفاعل بين الدول وكذلك بين الجهات الفاعلة الحكومية في العالم ، و تعتبر روسيا فاعل أقتصادي طاقوي كبير بحكم أنها تمتلك أكبر احتياطي عالمي من مؤكد من الغاز الطبيعي وبنسبة قدرها ٤٨.٩ ترليون متر مكعب، وهذا معناه ان روسيا تمتلك لوحدها ربع الاحتياطي العالمي المؤكد من هذا الموارد، متبوعة بإيران و قطر و الولايات المتحدة ألامريكية ، وتهيمن شركة غازبرومو المملوكة للحكومة الروسية على معظم عمليات انتاج وتصدير الغازالطبيعي الروسي وبنسبة تفوق مقدار ٩٠ %من اجمالي انتاج وتصدير الغاز الطبيعي لروسيا، وهكذا تغدو روسيا أكثر احتكاراً لسلسة الطاقة الانتاج، النقل، والتصدير وبما يزيد من هيمنتها على هذا الموارد.(الشيخ، ٢٠١٠ ،ص١)اما بالنسبة لتبعية الدول الاوربية لروسية تعد روسيا ثاني أكبر منتج للنفط الخام في العالم ، كما تعتبر روسيا أهم مزود للطاقة في الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي و من حيث الكمية فهي تمثل حوالي ٥٢٪من اجمالي احتياجات الطاقة ، كما يعتبر الغاز الطبيعي ثاني اكبر مصدر للوقود حسب نوع التوليد الكهربائي أي الوقود الوحيد المستورد بشكل كبير من الاتحاد الروسي ، و يتسخدم الغاز ايضا في توليد الحرارة و النقل ، فيعد تأثيره على الاقتصاد المتعلق بالحرارة و الطاقة كاف لاستخدامه كمؤشر على استقلالية الطاقة و لذلك فأن الواردات هي مؤشر موثوق لأمن الطاقة داخل الاتحاد الاوروبي.(خليفة ،٢٠٢٣ ،ص١٩) وتعد شركات الطاقة الروسية من أبرز الأدوات التي تستخدمها القيادة والحكومة الروسية في سياساتها صوب بيئتها الخارجية فهي تقدم دعماً كبيراً للأقتصاد الروسي وتحقق مكاسب مهمة من خلال انتشارها في أغلب دول الأقاليم المهمة الأوروبية والآسيوية والعربية، هذا بالإضافة إلى شبكة خطوط أنابيب النقل الضخمة التي تمتد إلى أوروبا الشرقية والوسطى وبعض دول آسيا، وكذلك السكك الحديدة بين روسيا والصين، والناقلات البحرية إلى كل من اليابان وكوريا والجنوب الأوروبي، وتتحكم في انتاج وتصدير النفط و الغاز الروسي أربع شركات عملاقة هي: غازبروم، لوك أويل، تارنس نفت، وروس نفت ، وهي شركات حكومية حيث أول ما قام به الرئيس فلاديمير بوتين عند توليه السلطة هو استعادة الشركات الطاقوية الروسية وإنهاء سياسة الخصخصة التي كانت قائمة.(الخفاجي ،٢٠١٨ص٩٣)و بدأ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بالفعل بتبني مفهوم بناء القوة العظمى مستنداً على ملف الطاقة و الاقتصاد وقد ارتكز على الخطة روسيا الخاصة بأمن الطاقة على أساسين هما: توسيع القدرة التنافسية لصادراتها للغرب و الأستحواذ على شبكات النقل والتوزيع للطاقة في كل دولة تمتلك مورد هام للطاقة و في سبيل تحقيق تلك الخطة بالهيمنة الأستراتيجية باشرت روسيا بالاتي:

_احتكار نشاط الشركات العاملة في قطاع الطاقة داخل الدول الاوروبية بواسطة عقد.

_صفقات لأنماء النشاط الروسي والولوج في قطاع الطاقة في أوروبا .

_ توسيع التعاون الطاقوي مع الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا من خلال المشروعا ت المشتركة التي تضمن لروسيا التواجد بكثافة في الغرب من خلال الطاقة مثل امتلاكها أكثر من٧٠ %من مستودع الغاز الطبيعي الضخم في بلجيكا.

_ عقد مجموعة من المواثيق مع بعض دول آسيا الوسطى والتي تمثل لأوروبا مصدر بديل للطاقة الروسية للتحكم والسيطرة بعض شبكات الغاز والنفط في تلك الدول.

_التنافس على طرق نقل الطاقة في منطقة الشرق الاوسط و خاصة دولة سوريا لعرقلة خطط الولايات المتحدة و كذلك لأبعادها عن التفرد في أمدادات الطاقة.

_ تطوير التعاضد في مجال الطاقة مع دول شرق آسيا وعدد من المنظمات الدولية الخاصة بالطاقة الروسية فضلاً عن التعاون مع منظمة الأوبك ومنتدى الدول المنتجة والمصدرة للغاز.

_ اتباع دبلوماسية الطاقة لدعم موقف الدولة وتقويتها أقتصادياً في المجتمع الدولي و ذلك عبر مشاركة شركات النفط والغاز بفعالية في المفاوضات و المعاهدات الدولية التي ترعى قضايا أمن الطاقة وتحقيق التوازن بين الدول المستوردة والمصدرة والتي تنتقل من خلالها الطاقة(رشاد ،٢٠٢٢،ص٨)ومما سبق نلاحظ ان التطبيق الروسي لأمن الطاقة يقوم على أفتراض أمن الطلب على مصادر الطاقة و كذلك تنميتها وتطويرها والحصول على الاستثمارات بما يضمن امن الاستخراج الكاف والتكنولوجيا اللازمة لها، بالإضافة الى ضرورة الحصول عل أسعار مرتفعة لإمدادات الطاقة، من اجل مواصلة عمليات الإنتاج والاستكشاف الطاقوي، وتدفع عجلة التنمية الاقتصادية.و تؤدي الطاقة دور محوري في العلاقات الروسية– الاوروبية و ذلك لسببين أساسيين السبب الأول: تعتمد دول الاتحاد على أستيراد الطاقة الروسية بنسبة تمثل حوالي ٣٠ % من حاجتها علاوة على ذلك أن إلى بعض دول أوروبا الشرقية تعتمد على الطاقة الروسية بنسبة ١٠٠ %، وفي المجمل تعتمد أوروبا على روسيا بنسبة ٣٩ % من الغاز الطبيعي و ٣٣,٥ % من النفط و ٣٠ %من الفحم وتحتل روسيا المركز الثالث في التجارة الخارجية للاتحاد الاوروبي بعد الولايات المتحدة والصين بنسبة تعادل ٧٪ في صادارته و ١١ % في وارداته السبب الثاني: تعول روسيا على السوق الاوروبية بشكل خاص بنسبة لا تقل عن ٧٠ % من صادراتها من الغاز الطبيعي و ٨٠ % من اجمالي صادراتها من النفط و ٥٠ % من اجمالي صادراتها من الفحم كما تقوم روسيا بأستيراد أكثر من نصف حاجتها من التقنيات و المعدات الخاصة بأستخراج الطاقة من دول الاتحاد الاوروبي .(رسول ،٢٠١٧،ص ١٣٣)وفي ٢٠١٩ وقع الرئيس بوتين على توثيق جديد لأمن الطاقة الروسي تضمن تعزيز التعاون مع الشركاء الخارجيين، وصون الحقوق القانونية لشركات الطاقة الروسية في الخارج والوصول إلى الأسواق الدولية، ومواصلة تطوير برنامج تنويع الواردات الروسي تحل العقيدة الجديدة محل العقيدة المعتمدة في نوفمبر ٢٠١٢ ، وهي تعكس التغيرات في أولويات الطاقة للحكومة الروسية في أعقاب فرض عقوبات غربية ضد روسيا منذ عام ٢٠١٤ ، والتعاون الناجح في إدارة تقلبات سوق النفط مع أوبك منذ عام ٢٠١٧ .(رضوان ،٢٠١٦،ص٩٨)فبالاضافة إلى أسبقيات أمن الطاقة المحلية لروسيا التي أشارت إليها عقيدة أمن الطاقة الروسي ٢٠١٢ ، أكدت النسخة الجديدة ٢٠١٩ على استبدال قاعدة موارد الطاقة والحفاظ عليها وضمان إنتاج وإيصال إمدادات طاقة عالية الجودة والخدمات ذات الصلة، فضلاً عن تثبيت الأسعار والأستغلال الصحيح في هذا القطاع ، والتي تهدف إلى الدفاع عن أنصاف المستثمرين و رصد الاستثمار الأجنبي في القطاع وتنفيذ بنود كبح الاحتكار، بالاضافة إلى حماية البنية التحتية الطاقوية وتحصينها ضد المداهمات الإرهابية أو التحركات الإجرامية ، فضلاً عن السعي للوصول بكفاءة عالية للطاقة والتقليل من الآثار السلبية لقطاع انتاج الطاقة على البيئة ، حيث ورد في الوثيقة أن روسيا تدعم الجهود الدولية لمواجهة تغير المناخ وهي مستعدة للعمل مع جميع الدول في هذا المجال.(رضوان ،٢٠١٦،ص٩٩)و إن أهمية الطاقة في الاستراتيجية الروسية قد ساهمت على بناء مكانة مميزة في البيئة السياسية الدولية إذ أضحت روسيا قوة اقتصادية كبرى ذات نفوذ وتأثير على طبيعة التفاعلات الاقتصادية في النظام الدولي ، وباتت تتحرك نحو نظام متعدد الاقطاب من خلال بناء تكتلات استراتيجية مع القوى الأخرى، و كذلك سارت القيادة الروسية إلى إعطاء أمن الطاقة نوع من الثقل السياسي الخارجي الذي سيعبر عن مكانة روسيا كقوة كبرى بالسيطرة على تدفق الطاقة نحو مناطق أقاليم جديدة على نمط جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق مثل كازخستان وتركمنستان أي يتم تصدير صادراتها الطاقوية عبر خطوط الأنابيب الروسية (الخفاجي، ٢٠١٨ص. ص، ٨٦) .من خلال تلك التخطيطات تمكنت روسيا أن تجعل ملف أمن الطاقة هوالمتحكم التام في مصادر الطاقة بعيدا عن القطاع الخاص والشركات ألاجنبية وتقدير الاستخدام الكفئ لتلك المنابع لتعزيز النمو و الرخاء الاقتصادي وتحقيق الرفاهية المجتمعية بالاضافة إلى ضمانة استخدام مصادر الطاقة في المناطق الجغرافية القاسية وضرورة الوصول السليم إلى أسواق الطاقة العالمية – وخاصة الأوروبية– مع ضرورة تأمين تصدير الطاقة دون عرقلة.

المحور الثالث :الاثار الاقتصادية للحرب الروسية _الاوكرانية على أمن الطاقة الروسي

في ظل تصاعد حدة الهجمات العسكرية الروسية ضد اوكرانيا و فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا نسعى في سياق البحث الى تحليل التأثير المحتمل للعقوبات الاقتصادية و مدى قدرتها كقوة كبرى على الصمود امام محاولات عزلها أقتصادياً من قبل الولايات المتحدة الامريكية و حلفائها من الدول الاوروبية و ذلك من خلال عرض طبيعة و أثار تلك العقوبات الدولية و السيناريوهات المحتملة لمدى تأثيرها و فاعليتها على روسيا، خاصة و انه عدت هذه العقوبات احد القضايا الجدلية في بيئة العلاقات الدولية في ما يخص فاعليتها و تأثيرها و هل ستنجح في تغيير سياسة روسيا أم لا ، رغم أن تلك السياقات ليست بالجديدة الا أنها أكتسبت أهتماماً متزايد مع تجدد و تصاعد الحرب الروسية الاوكرانية و محاولة فرض عقوبات دولية على روسيا رد دولي لكبحها عن الاستمرار بحربها ضد روسيا.

المطلب الاول : صعوبات عبور الامدادات الطاقوية نحو الاسواق العالمية

عدت المواجهة الروسية–الغربية بعد الغزو الروسي لأوكرانيا فصل واحد من فصول مواجهة ممتدة بين البلدين وكانت بدايات هذا الامر مع انهيار الاتحاد السوفيتي ١٩٩١ ، حينها تحولت معظم الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي أو تلك التي كانت تنتمي إلى الكتلة الشرقية خلال الحرب الباردة إلى المعسكر الغربي، سواء بالانضمام إلى حلف الناتو أوالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ،وكان عام ٢٠٠٤ سنة تحول في تاريخ الاتحاد حيث انضمت إليه عشر دول دفعة واحدة، كان معظمها من دول الكتلة الشرقية، وخلال الفترة من ١٩٩٩إلى ٢٠٢٠ انضمت ١٤ دولة من الجمهوريات السوفيتية ودول أوروبا الشرقية إلى حلف الناتو. (لطرش ،٢٠٢٢،ص٧٨)البداية هي أكتساح شبه جزيرة القرم والاستيلاء عليها في أواخر فبراير ٢٠١٤ ، في الوقت ذاته أثارت روسيا حركة مقاومة ومعارضة سياسية ما لبثت ان تحولت إلى رفض شعبي في شرق أوكرانيا –لوغانسك والدونتسك بين فبراير ومايو من ذلك العام، في هذه الأثناء كانت حكومة أوكرانيا في مرحلة انتقالية بعد الإطاحة بالرئيس فيكتور بيانوكوفيتش، وحصيلة هذه الفوضى لم ترد أوكرانيا على العملية الروسية عند إطلاقها مما أدى تسهيل خطة روسيا نسبياً بفعل الارتباك والفوضى اللذين عادة ما يعقبان أي ثورة على نمطٍ ما حدث في كييف، وفي أعقاب ذلك قامت روسيا بإعلان استفتاء تقرير المصير يوم ١٦ من شهر مارس ٢٠١٤ ، سبقه اعتماد مشروع قانون من الكرملين مفاده إمكانية قبول انضمام أي أرض إلى روسيا بناءا على رغبة شعبها، وهو ما يؤكد التخطيط المسبق لهذا السيناريو الذي انتهى بضم جزيرة القرم، بالقوة تحت تظاهر وجود استفتاء شعبي وافق على الانضمام إلى روسيا وهذا الاستفتاء أساساً عارضه سكان القرم الأصليون و الذين تعود اصولهم الى مسلمو تتار القرم، وانتهى الأمر بتوقيع بوتين يوم الجمعة ٢٠ مارس مرسوماً رئاسياً بشمول جزيرة القرم إلى الفيدرالية الروسية.(احمد خليفة و اخرون ،٢٠٢٢،ص٤٥)و تفسر أهمية هذه الحرب إلى عدة اعتبارات منها أنها أول حرب في العصر الحديث برية كبرى في أوروبا يستخدم فيها هذا الكم من الجنود الأسلحة ، وأنها حرب مبهمة تتداخل فيها قضايا الحدود الجغرافية والهوية و الاقليات والتاريخ ما يجعلها على غرار الصراعات التي تعرف بالصراعات الاجتماعية الممتدة و التي تكون من أكثر أنواع الصراعات صعوبة و تعقيد ، كما أنها حرب ميدانها الاراضي الاوكرانية ولكن نطاق حدودها السياسية والأقتصادية يتجاوز ذلك لأنها في أساسها مواجهة بين روسيا من جانب و الغرب متمثلا في الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة من جانب آخر.(هلال، ٢٠٢٢م، ص٧٤)و تعد أوكرانيا ذات أهمية استراتيجية عظيمة بالنسبة لروسيا فقد حرصت روسيا منذ تفكك الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١م على أستمرار وجود أسطولها في البحر الاسود، إذ تمركز الاسطول الروسي في قاعدة سيفاستوبل البحرية في جزيرة القرم، والتي تنصب أهميتها من أن السيطرة عليها تعني التحكم في الجزء الشرقي والجنوبي من أوكرانيا والمناطق المطلة على البحر الاسود أذ يشكل الروس ما يقرب من ١٧ % من سكان أوكرانيا، وتعطي تلك الاخيرة روسيا القدرة على إمداد نفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي إلى دول شرق أوروبا والبحر الاسود ومنطقة القوقاز ، وتمثل كذلك أهمية استراتيجية بالنسبة لمنظومة أمن الطاقة الروسية، حيث تمثل أوكرانيا منطقة عبور الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا، ومن المعلوم أن العديد من الاسلحة الروسية مثل محركات طائرات الهليكوبتر الروسية القتالية، ومحركات العديد من السفن الحربية الروسية أنتجت في المصانع العسكرية الاوكرانية، كما أن ما يزيد على نصف مكونات الصواريخ الباليستية العابرة للقارات تنتج في أوكرانيا .(عبده، ٢٠٢٢، ص ٤١٩)وتتوحد العديد من الدارسات مع وجهة النظر تلك التي ترى أن الدخول الروسي بزعامة الرئيس فلاديمير بوتين في أوكرانيا جاء لتحقيق أهداف جيو– استراتيجية تتعلق لربطه لأمن روسيا بوصفها دولة عظمى ذات مجال حيوي ولا تقبل بتحالفات عسكرية على حدودها وتريد أن توسع مداها وتعزيز مصالحها على من يحاول الاضرار بتلك المصالح.(رسول ،٢٠٢٢،ص ١٢٠) و يعد موضوع أمن العبور أحد الاثار الناتجة عن هذه الحرب وتواجه روسيا معضلة عرقلة امداداتها الطاقوية نحو الآسواق العالمية سيما الآوربية منها حيث تتجه معظم صادرات الطاقة الروسية عبر شبكة واسعة من الآنابيب يعتمد أهمها على أوكرانيا كدولة عبور لإمدادات الطاقة الروسية نحو أوروبا ، وتحديدا عبر خط دروشبا (خط الصداقة)، وتؤكد الشواهد التاريخية أن أوكرانيا لطالما شكلت نقطة ضعف منيعة لإمدادات الطاقة الروسية نحو أوروبا. وقد تجلى ذلك بوضوح على اثر الآزمة الآوكرانية لعام ٢٠٠٩ حينما قامت أوكرانيا بعرقلة امدادات الطاقة الروسية نحو السوق الآوروبي، فضلا عن قيام أوكرانيا حينمها بابتزاز روسيا عبر رفعها لتعريفات عبور الطاقة الى مستوى ١دولار لكل ألف م ١ من الغاز/ ١٠٠ كلم. وتقع أيضا صعوبة التبعية الطاقوية الروسية التي تعبر من خلالها مثل أوكرانيا في خطر صعاب وصول هذه الامدادات الى لدول المستوردة . (رسول ،٢٠٢٢،ص١٢٠)و هذا ما تكرر أعقاب الحرب الاخيرة إذ توقفت خطوط الامداد بشكل تام عبر اوكرانيا توقف التصدير من خلال هذه الالية ، و لكن الاقتصاد الروسي رغم تراجعه في بداية الحرب في العام ٢٠٢٢ إلا أنه عوّض هذا التراجع في العام التالي ٢٠٢٣، وحقق تقدما ونموًا ملحوظاً بالناتج المحلي الإجمالي داحرًا الصورة النمطية الخاطئة المستندة بأن الدولة التي تخوض حربًا تعاني من مشكلات اقتصادية ، ولكن ما يحدث في روسيا عكس ذلك تمامًا لأن الدولة التي تكون في حالة حرب قد يصل الامر بها الى النجاح الاقتصادي و ذلك لأن الحرب أدت إلى تنشيط مصانع التصنيع العسكري ،

كذلك تبين التقديرات عمل نحو مليوني شخص بالمصانع الحربية في روسيا، ما جعل هذه المصانع تعمل حالياً بكامل طاقتها وتحولها إلى قاطرة للاقتصاد الروسي، وبالتالي يمكن القول إن الاقتصاد الروسي بعيد عن الانهيار بل يسجل أداءً جيدًا على المدى القصير على الأقل. (جمال ،٢٠٢٤،ص٣)وهكذا يتضح بشكل جلي ان روسيا واجهت مجموعة كبيرة من التحديات التي تمس خطوط أمداد الطاقة عقب الحرب مما استدعى من صناع السياسات في روسيا من بناء سياسات واستراتيجيات طاقوية بعيدة المدى، ترتكزعلى انجاز متطلبات الآمن الطاقوي الروسي من خلال أبعاد جديدة ، و تنويع طرق وخطوط الإمداد الطاقوية عن طريق مد شبكة أنابيب جديدة تجتنب دول العبور الحالية مثل أوكرانيا .

المطلب الثاني: العقوبات الاقتصادية

طبقت الدول الأوروبية إستراتيجية العقوبات الاقتصادية عقب الحرب الروسية ضد اوكرانيا كرد فعل لرفض الحرب ، وكان للتداعيات الاقتصادية للغزو الروسي لها أثرعلى الاقتصاديين الروسي والأوروبي ، و جراء العقوبات التي بدأت بالفعل تتوالى على الاقتصاد الروسي فقد أقرت الولايات المتحدة الامريكية والمفوضية الأوروبية والمملكة المتحدة وكندا حزمة عقوبات على روسيا تضمن بطبيعة الحال العقوبات التقليدية من تجميد أصول أفراد ومؤسسات روسية، و علاوة على ذلك فقد شملت العقوبات تصعيداً قوياً من خلال إجراءين يستهدفان عزل جزء من النظام المالي الروسي عن الاقتصاد العالمي،فقد تم إخراج بنوك روسية مختارة من البنكية الدولية، وهو ما يعني حجبها عن تلقي معلومات وتعقب SWIFT من منظومة المعاملات البنكية الدولية، وهو من شأنه أن يبطئ التبادل التجاري المارة مدفوعاته عبر هذه البنوك وكذلك فقد تم تجميد جزء كبير من الإحتياطات الخارجية للبنك المركزي الروسي التي تناهز ٦٥٠مليار دولار .(زنيند، ٢٠٢٢ ،ص٣) إذ تعد موسكو خامس شريك تجاري للإتحاد الاوروبي في العالم وتمثل التجارة مع روسيا ٣.٨ % من مجموع المعاملات التجارية للإتحاد سنة ٢٠٢٠ ، وفي مقابل ذلك فإن الإتحاد الأوروبي هو الشريك الاقتصادي الأول لروسيا، إذ أن ثلث السلع الروسية توجه نحو السوق الأوروبية، وتشير التقارير الاقتصادية إلى أن المؤسسات البنكية الأوروبية تعد من أكثر الجهات تضررا من الحرب، وقد أعلنت الدول الأوروبية عن الحزمة الأولى من العقوبات ضد روسيا خلال الأيام الخمسة الأولى من الحرب، وقد تناولت هذه العقوبات البنك المركزي الروسي وصندوق الثروة السيادي وتجميد الاصول الروسية.(رجوي ، ٢٠٢٣ ،ص٣)و مع انه روسيا لديها قدرات طاقوية كبيرة تجعلها قوة طاقوية أقتصادية كبرى، بيد ان الحفاظ على تلك المستويات من القوة هو أحد أهم تحديات الآمن الطاقوي الروسي الموجهة ، حيث حاصرت العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا جراء الآزمة الآوكرانية فرص روسيا في الحصول على التقنيات الغربية المتطورة المستخدمة في عمليات التنقيب و انتاج النفط والغاز في الحقول والمكامن النفطية الوعرة في شرق سيبيريا ومنطقة القطب الشمالي، و المعدات التكنولوجية لانتاج الطاقة الصخرية، وهكذا تم عرقلة روسيا في تطوير مشاريعها الطاقية وقدراتها الانتاجية من دون تلك التقنيات الغربية اللازمة وعلى هذا الآساس يتوقع تراجع الانتاج الطاقوي الروسي من النفط بحلول عام ٢٠٣٥ بمستوى مليوني برميل يومي من النفط كاملة ، وكان الهدف الرئيسي من فرض تلك العقوبات هو تقويض الأموال الروسية ، و بناء على ذلك جُمّدت احتياطيات من العملات الأجنبية قيمتها ٣٥٠ مليار دولار، أي نحو نصف إجمالي احتياطياتها، و رغم ذلك اتفق وزراء مالية دول مجموعة السبع على الاقتراح الامريكي المدعوم بالعمل على فرض سقف سعر على النفط الروسي لحرمان روسيا من عائدات مبيعات نفطها، وذلك للحد من قدرة موسكو على تمويل حربها في أوكرانيا ، وقد بدأ سريان الحد ألاقصى الذي فرضته مجموعة السبع في ٥ ديسمبر ٢٠٢٢ ، لكن روسيا اصرت على عدم التزامها بهذا الأجراء حتى لو اضطرت إلى خفض الأنتاج.(بن دراجي ،٢٠٢٢،ص١)وتوصف العقوبات الاقتصادية الأوروبية على روسيا بالأكبر في التاريخ من حيث سرعة إقرارها والقطاعات التي تمسها، وخاصة تلك المتعلقة بقطاع الطاقة الذي تعد روسيا المصدر الأول لها بالنسبة لأوروبا إذ عرف إقرار عقوبات على واردات الطاقة الروسية مفاوضات شاقة داخل أروقة الإتحاد الأوروبي بسبب درجة الاعتماد العالية للعديد من الدول الاوروبية على الطاقة الروسية، و تم توجيه عن الحزمة السادسة من العقوبات التي تعتبر الأقسى على موسكو بسبب تضمنها حظراً على واردات الطاقة، وقد تضمنت ما يلي:

-منع واردات الفحم من روسيا.

-منع واردات النفط الروس ي مع حالات استثنائية.

-منع تصدير البضائع والتكنولوجيا المرتبطة بقطاع النفط إلى روسيا

-منع أي استثمارات جديدة في قطاع النفط الروسي. (زيدوري ،٢٠٢٢،ص٥) ونتيجة لتداعيات العقوبات الاقتصادية على روسيا وارتفاع أسعار الطاقة التي تزامنت مع الحرب الروسية الأوكرانية، تعرض أمن الطاقة الأوروبي لهزات كبيرة لم تعرفها القارة منذ عقود طويلة، وتشير التقارير إلى ارتفاع أسعار الطاقة المنزلية في أوروبا بنسبة ٤٠ % خلال شهر أبريل ٢٠٢٢ وهي زيادة أكبر من أي زيادة من خلال عام واحد منذ سبعينيات

القرن الماضي وفي بريطانيا تسبب ارتفاع أسعار الغاز نتيجة للعقوبات على روسيا بتعريض أكثر من٢٢ مليون أسرة لخطر فقر الطاقة إذ ان من المرجح أن يدفع البريطانيون ما بين ٧٠٠ و ٨٠٠) دولار إضافية سنويا للحصول على الطاقة. (زيدوري، ٢٠٢٢ ، ص٦)وقد حذر تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي من أن العقوبات على واردات الطاقة الروسية ستؤدي إلى حدوث إنقطاعات في سلال الإمداد وستسفر عن ارتفاع التضخم وتباطؤ التعافي من تداعيات جائحة كورونا، كما قد تواجه الحكومات الأوروبية ضغوطا على) المالية العامة بسبب زيادة الإنفاق على مصادر الطاقة. (بن دراجي ،٢٠٢٢ص١) ويستخلص ان روسيا تواجه تحديات جدية تمس صميم أمنها الطاقوي نتيجة لتبعيتها العالية في امداداتها الطاقوية نحو السوق الطاقوي الآوروبي ، كما تتمثل تحدياتها في تلك الرهانات الآوروبية نفسها وعلى هذا الآساس يتطلب على روسيا اتباع مجموعة من الرهانات المهمة لأمنها الطاقوي تمثل أولها في تنويع خطوط أنابيب الطاقة نحو السوق الطاقوية الآوروبية بعيدا عن مناطق الامداد ذات الطبيعة النزاعية مع روسيا والمتمثلة أساسا في أوكرانيا وهنا طرحت روسيا فكرة تجسيد مجموعة من أنابيب الطاقة تجاه أوروبا ولعل أهمها مشروع السيل الشمالي قصد استمرار الهيمنة الروسية على امدادات الطاقة الآوروبية. (زيدوري، ٢٠٢٢ ، ص٧)و لكن لم تستلم روسيا لما واجهته و طرحت فكرة تنويع مناطق الامداد بعيداً عن أوروبا، وذلك بالتوجه نحو أسيا التي تمثل أحد الرهانات والآسواق الواعدة لامدادات السوق الطاقوية الطاقة الروسية خاصة مع التوقعات المستقبلية بتنامي الطلب على الطاقة من هذه المناطق سيما مع الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية وهذا ما يمكن ان يشكل أحد أهم محاور التوازن في امدادات الطاقة الروسية قصد التخفيف من التبعية نحو السوق الطاقوية الآوروبية.وقد زادت الصين تحديداً وارداتها من النفط الروسي بشكل كبير في شهر مايو ٢٠٢٢ ، وهو الامر الذي يساعد روسيا على تعويض اغلاق الأسواق الغربية أمامها بسبب العقوبات الغربية المفروضة عليها، وتفوق الكمية التي استوردتها الصين من روسيا في ذلك الشهر والبالغة نحو ٤٢.٨ ملايين طن من النفط وفقاً لأرقام الجمارك الصينية، وفي سياق التعاون بين البلدين في مجال الطاقة أعلنت روسيا في شهر سبتمبر ٢٠٢٢ ،أن خط انابيب سيبيريا الذي تتباحث مع الصين منذ سنوات لبنائه بهدف تزويد الصين بالغاز الروسي سوف يحل محل خط أنابيب نورد ستريم ٢ ني لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا لصعوبة امكانية توقف أوروبا عن أستيراد الغاز الطبيعي من روسيا .(سلامة ، ٢٠٢٣ ، ص٣)و الاكيد إن النفط يبقى سلعة أساسية و أثبتت حالة روسيا ديمومة توفر الوسيلة لنقله من البائع إلى المشتري، حتى ولو كان المصدّر خاضعا لعقوبات شديدة ، و تداولت دراسات عديدة حول العقوبات إلى أن الحكومات لا تستطيع حشد ما يكفي من السيطرة على الطلب العالمي لخنق التجارة و ستبقى سلاسل التوريد مرنة وإن كان بشكل غير مشروع أحيانا. ووجد المستوردون بدائل.(سلامة ، ٢٠٢٣ ، ص٣)وذكرت وكالة بلومبرغ خلال العام الحالي ٢٠٢٤أن روسيا تجني اليوم أموالاً من تصدير نفطها أكثر مما كانت تشهده قبل غزو أوكرانيا، كذلك صرح مركز أبحاث الطاقة والهواء النظيف غير الحكومي بالعاصمة الفنلندية هلسنكي الذي يتتبع صادرات الطاقة الروسية مؤخرا أن الحظر النفطي الذي فرضه الاتحاد الأوروبي سوى انخفاض بنسبة ١٤ في المئة في الإيرادات واعتبر المركز هذا التأثير أقل بكثير مما كان من الممكن تحقيقه.(تشيرنينكو،٢٠٢٤ ،٢ص)ولم تتضرر الإيرادات الروسية إذ أستطاع قطاع الاقتصاد الروسي من التخلص من معظم الآثار السلبية الناتجة عن العقوبات وحقق الاقتصاد الروسي نمواً فاق التوقعات على الرغم من الآلاف من العقوبات التي فرضتها دول غربية على موسكو منذ اندلاع الحرب الروسية – الأوكرانية في فبراير ٢٠٢٢، يؤكد خبراء اقتصاد وطاقة أن الاقتصاد الروسي صمد أمام هذه العقوبات وأظهر مرونة وقدرة على التكيف معها، بل واستطاع النمو بشكل مستمر، مشيرين إلى نجاح موسكو في توسيع علاقاتها التجارية مع الصين والهند إلى جانب العديد من دول آسيا وقدرتها على إيجاد أسواق جديدة لصادراتها من الغاز والنفط الأمر الذي مكنها من أن تحقق نمواً اقتصادياً يفوق التوقعات. تشيرنينكو،٢٠٢٤ ،ص٢)و وفق الإحصاءات الحكومية الروسية بتاريخ شهر ايار ٢٠٢٤ بأن الناتج المحلي الإجمالي للبلاد ارتفع ٥.٤٪ على أساس سنوي في الربع الأول بعد نموه ٤.٩٪ في الربع الأخير من العام الماضي،إذ كان الناتج المحلي الإجمالي لروسيا قد انكمش ١.٦٪ في الربع الأول من العام الماضي ، وتوقعت وزارة الاقتصاد في وقت سابق نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول بنحو ٥.٤٪، في حين أشارت تقديرات البنك المركزي إلى ٤.٦٪.(تشيرنينكو،٢٠٢٤ ،ص٥)ورفع صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي لروسيا في ٢٠٢٤ إلى ٣.٢٪ من ٢.٦٪، مشيرا إلى الإنفاق الحكومي القوي والاستثمار المرتبط بالحرب فضلا عن ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي في سوق عمل تشهد شحا وعائدات تصدير نفط قوية رغم العقوبات الغربية، كما بلغ الإنتاج الروسي ١٠.٧٨ ملايين برميل يوميا، بحسب بيانات منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك، وتعد ثاني أكبر منتج للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأميركية ، ورغم العقوبات الدولية والقيود التي فرضتها مجموعة السبع والحلفاء الغربيون على موسكو، فإن روسيا تظل موردا مهما للنفط للعالم، إذ صدرت بما متوسطه ٧.٥ ملايين برميل يوميا في ٢٠٢٣. (تشيرنينكو،٢٠٢٤ ،٢ص) و نستنتج أن وراء المرونة الاقتصادية لروسيا حافز حكومي كبير وتحول إلى اقتصاد حرب وتغيير غير مسبوق لتجارتها إلى شركاء آسيويين خاصة الصين

والهند كذلك أن حجم روسيا الهائل يجعل من المستحيل عزلها عن الاقتصاد العالمي فهي لا تزال مصدراً رئيسيا للمواد الخام للاقتصادات المتقدمة ، في حين أنها بالنسبة إلى العالم النامي مورد بالغ الأهمية و نتوصل الى أن الأقتصاد الروسي أظهر براعة في التكيف مع الظروف الصعبة وتمكن من التعافي نسبيا من الآثار السلبية للعقوبات التي فرضت عليه بشكل غير مسبوق في التاريخ الحديث ونجحت روسيا في توسيع علاقاتها التجارية .

قائمة المصادر

١. سلطان ،احمد،٢٠٢٣، تأثير تحديات أمن الطاقة فى العلاقات الدولية،مجلة السياسية الدولية

٢. الشيخ ، نورهان ،٢٠١٨، استراتيجية الأمن القومي الروسي:قراءة تحليلية، مجلة دراسات ،مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

٣.سليم ،عشور ،٢٠٢٣،الامن الطاقوي :مقاربة مفاهيمية و نظرية و تطبيقة ،مجلة افاق.

٤.اليماني، محمد،٢٠٢٢ ، أمن الطاقة الطموحات و التحديات ،مجلة المستقبل الاخضر .

٥.رضوان ،طارق،٢٠١٦، حرب الطاقة المقدسة: النفط والغاز والدم،مصر، هلا للنشر والتوزيع.

٦.. الشيخ ،نورهان ،٢٠١٤، الخيار المتردد: هل تصبح الطاقة سلاحاً روسياً لاستعادة المكانة الدولية ، مجلة السياسة الدولية.

٧.رشاد ،سوزي ،٢٠٢٢، أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي،مجلة كلية السياسة و الاقتصاد

٨.ربحي ،سراء٢٠١٨، أهمية البترول في الأقتصاد العالمي www.mawdoo3.com

٩.عبه جي ،نورا،٢٠٢١، دور الأمن الطاقوي في العلاقات الروسية الأوروبية. المعهد المصري للدراسات.

١٠.بن عمير ،جمال الدين ،٢٠١٣، مقاربة حول الأمن الطاقي الأوروبي: قراءة في الأبعاد الاقتصادية لمكانة الجزائر، مجلة الرائد المغربي.

١١.عبدالحميد،عاطف،٢٠٠٩، مقاربة حول الأمن الطاقي الأوروبي: قراءة في الأبعاد الاقتصادية لمكانة الجزائر،مجلة الرائد المغربي .

١٢.المعموري و اخرون،عبد،٢٠٢٠، الغاز الطبيعي جيوبوليتيك في الصراعات القادمة، الطبعة أالاولى،الاردن ، شر كة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع .

١٣.عرفة ،خديجة ،٢٠١٤، أمن الطاقة وأثاره الإستراتيجية ،الرياض، جامعة نايف للعلوم.

١٤.الشيخ ،نورهان ،٢٠٠٩،أمن الطاقة وأثاره الإستراتيجية، الرياض، جامعة نايف للعلوم الامنية .

١٥.بن سلطان،عمار،٢٠١١، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، الجزائر، طاكسيج كوم للدارسات والنشر والتوزيع .

١٦.الشيخ،نورهان،٢٠١٠، السياسة الروسية تجاه الشرق ألاوسط في القرن الحادي والعشرين ، القاهرة،مركزالدراسات ألاوروبية.

١٧.خليفة،صفاء،٢٠٢٣،تداعيات امن الطاقة الاوروبي على بنية المحاور و التحالفات الدولية في ضوء الحرب الروسية الاوكرانية، الاسكندرية،مجلة كلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية.

١٨.الخفاجي، محمد جاسم حسين،٢٠١٨، روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة :رؤية في الأدوار و الاستراتيجيات، الطبعة الأولى،الأردن، دار أمجد للنشر والتوزيع.

١٩.محفوظ، رسول،٢٠٢٢ ،الامن الطاقوي الروسي بين الفرص و القيود ،مجلة كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية _جامعة الجزائر.

٢٠.محفوظ،رسول،٢٠١٧، أمن الطاقة في العلاقات الروسية–الأوروبية: قراءة وفق نظرية الاعتماد المتبادل، مجلة المستقبل العربي.

٢١.لطرش،علي،٢٠٢٢ ،اشكالية الامن الطاقوي في العلاقات الاقتصادية الدولية _بين طاقة المحروقات و الطاقات البديلة ،وقائع اعمال المؤتمر الدولي الافتراضي. https://democraticac.de

٢٢.خليفة و اخرون، احمد،٢٠٢٢، الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على مستقبل النسق الدولي، برلين، المركز الديمقراطي العربي.

٢٣.هلال،علي الدين ،٢٠٢٢، تأثير الحرب الروسية – الاوكرانية في النظام العالمي، السياسة الدولية.

٢٤.عبدة ،أحمد،٢٠٢٢،السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو، مجلة كلية السياسة والاقتصاد جامعة بني سويف.

٢٥.زنيند، حسن ، ٢٠٢٢ ، حرب أوكرانيا تضع الإقتصاد الألماني على صفيح ساخن، https://www.dw.com/ar

٢٦. تشيرنينكو، إيلينا ،٢٠٢٤، اقتصاد الاتحاد الروسي بعد الحرب http://scrf .gov.ru.document

٢٧.رجوي ، محمد ٢٠٢٢ ، ملخص العقوبات الدولية التي فرضت على موسكو 2023 : www.aa.com.tr

٢٩.زيدوري ،سيرين،٢٠٢٢ ، مستقبل الأمن الطاقوي الأوروبي في ضوء مخرجات الحرب الروسية الأوكرانية، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية

٣٠.سلامة،أمين،٢٠٢٣ ،العقوبات النفطية عجزت عن خنق الاقتصاد الروسي ، مجلة العرب الالكترونية https://www.alarab.co.uk/

٣١.سلامة ، عبدالمحسن،٢٠٢٣ ،الحصاد و السيناريوهات بعد عام من اندلاع الحرب الروسية _الاوكرانية،مجلة السياسة الدولية .

٣٢.محمد،حميد، ٢٠٢٠، الغاز الطبيعي جيوبوليتيك الصراعات القادمة، الطبعة الأولى،الأردن، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.

٣٣. رهبان، عبد الرؤوف،٢٠١١، الأهمية النسبية النوعية لموارد الطاقة ، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية.

٣٤.فونتال، جاك،٢٠٠٦، العولمة الاقتصادية والأمن الدولي: مدخل إلى الجيواقتصاد،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

٣٥.تشيرنينكو، إيلينا ،٢٠٢٤، اقتصاد الاتحاد الروسي بعد الحرب

http://scrf .gov.ru.document

1_Chester L (2010) Conceptualising energy security and making explicit its polysemic nature. Energy Policy.

2_Bompard E, Carpignano A, Erriquez M, Grosso D, Pession M, Profumo F (2017) National energy security assessment in a geopolitical perspective Energy policy.

3_Nyman J (2018) Rethinking energy, climate and security: a critical analysis of energy security in the US. J Int Relat Dev 21.

4_JACK D, S. (2013). Russian approaches to energy security and climate change: Russian gas exports to the EU. Environmental poltics.